

مطالبات الأحزاب واعتراضات الشارع تقرب مهمة مصطفى الكاظمي من الفشل

الأحزاب تتمسك بحمصها في الحكومة والشارع يتأهب لتجديد انتفاضته



معضلة استرضاء جميع الأطراف

بحكومة عادل عبدالمهدي في ديسمبر الماضي.

وقال محمد رضا أحد ناشطي ساحة التحرير "ترفض كل كابينة حكومية يجري تشكيلها بناء على المحاصصة الحزبية والطائفية، حيث يعاني البلد الوليات بسببها من سنوات طويلة". وأضاف أن الاحتجاجات ستستمر حتى تحقيق أهدافها بتشكيل حكومة من المستقلين الكفاء بعيداً عن الأحزاب الفاسدة ومحاسبة كل المتورطين بالفساد وقتل المحتجين.

وأشار إلى أن النشاط في مختلف ساحات الاحتجاجات سيتباحثون لاتخاذ الخطوات التصعيدية المناسبة بشأن الكاظمي وحكومته المرتقبة.

والكاظمي الذي كلفه الرئيس العراقي برهم صالح في التاسع من أبريل الجاري بتشكيل الحكومة الجديدة خلال مهلة 30 يوماً، هو ثالث رئيس وزراء مكلف منذ

استقالة حكومة عبدالمهدي، حيث فشل المكلفان السابقان محمد توفيق علاوي وعبدان الزرفي في حشد الدعم المطلوب لتشكيل الحكومة. وبدأ أول الأمر أن يحفظ الكاظمي بتمرير حكومته أفضل من سابقه عندما أبدت القوى السياسية الشعبية والسنية والكردية البارزة دعمها لتكليفه، لكن الصورة بدأت تنقلب في شكل كبير عندما بدأ النقاش ينطرق لأعضاء حكومته ولحصص الأحزاب فيها. وعلى هذه الخلفية لم يستبعد حاكم الزاملي أن "تذهب الأمور نحو تكليف شخص رابع غير مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة في حال وصلت حواراته لطريق مسدود".

أقوى من الطغاة والأحزاب والسياسيين"، متوعداً بالقول "هذه الحكومة لن تمر. وفي حال تم تمريرها سنقوم بإسقاطها بخطوات تصعيدية".

وبموازاة ذلك يواصل الكاظمي مشاوراته مع الكتل السياسية لإكمال المرشحين لتشكيلته الحكومية المرتقبة قبل تقديمها للبرلمان لمنحها الثقة. ولا تبدو مهمة الكاظمي يسيرة في ظل مساعي الأحزاب الحاكمة لتعيين مرشحها في الحكومة وإلا فستقف حجر عثرة في طريق تمريرها بالبرلمان، في حين يلوح المتظاهرون بالتصعيد ضد أي حكومة تشارك فيها الأحزاب الحاكمة.

ويقول محمد دياب، وهو أحد المعتصمين بساحة التحرير إن "الكاظمي يعمل على تشكيل حكومة من الأحزاب الفاسدة لاستمرار نهب البلد"، ويتابع بالقول "لن نقبل بعد الآن أن يحكمنا الجهلة والسراق".

ويصوب المحتجون جسام غضبهم على النظام القائم ويعتبرون أنه أوصل حزبين غير أكفاء إلى سدة الحكم حرصوا بالدرجة الأولى على مصالح أربابهم، ما تسبب بشيوع الفساد وسوء الخدمات والتوترات الطائفية. ولا يزال العراقيون يشكون من قلة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب وخدمات التعليم والصحة، رغم أن البلد يتلقى عشرات المليارات من الدولارات سنوياً من بيع النفط.

واحتج العراقيون مراراً على الفساد وسوء الخدمات خلال السنوات الماضية، إلا أن الاحتجاجات الحالية هي الأكبر من نوعها على الإطلاق، ونجحت في الإطاحة

إذا نجح رئيس الوزراء العراقي المكلف في تذليل العوائق التي تضعها الأحزاب في طريق تشكيله الحكومية الجديدة، واتفق معها بشأن حصصها في حكومته، فإنه سيواجه لاحقاً معضلة أشد تتمثل في رفض الشارع لأي حكومة يتم تشكيلها وفق مبدأ المحاصصة، وهو الأمر الذي بدأت بوادره تلوح مع العودة التدريجية للاحتجاجات إلى شوارع بغداد.

بغداد - تتداول الأوساط السياسية في العراق خبراً عن إمكانية اعتذار رئيس الحكومة المكلف مصطفى الكاظمي عن استكمال تشكيل حكومته بعد أن واجهته الكثير من الصعوبات والعوائق وأصبح مشتتاً بين مطالبة الأحزاب بحمصها من المناصب الوزارية وضغوط الشارع المناهض لتجديد انتفاضته ضد نظام المحاصصة ورموزه وضد إعادة تدويرهم في أي حكومة قادمة.

وبعد ظهور تسريبات عن التشكيلة الأولية لحكومة الكاظمي، صعد تحالف الفتح الممثل السياسي للفصائل الحشد الشعبي مطالبته بحمص في الحكومة. وقال النائب عن التحالف كريم عليوي إن على رئيس الوزراء المكلف التعامل بمسطرة واحدة وعادلة مع جميع المكونات في أسماء المرشحين للكبينة الحكومية دون انتقائية.

وأضاف في بيان أنه "في حال إصرار القوى السنية والكردية على تقديم أسماء محددة للوزارات، فإننا كمتصلين للمكون الشعبي سيكون لنا الحق أيضاً في اتباع هذا الأسلوب دون تمايز أو تنازل عن حقوق جماهيرنا ولن نجامل أي طرف مهما كان في دفاعنا عن حقوق المكون الشيعي".

ومن جهته عبّر التيار الصدري الذي يقوده رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر عن اعتراضه على الأسماء التي وردت في التشكيلة الحكومية المقترحة من قبل الكاظمي.

وقارن حاكم الزاملي القيادي في التيار بين مصير الكاظمي ومصير المكلف قبله بتشكيل الحكومة محمد توفيق علاوي، معتبراً أنهما وقعا معا في نفس الأخطاء، ووصفاً مهمة الكاظمي بغير السهلة. وفي حين تعطل تشكيل حكومة عراقية بديلة عن حكومة عادل عبدالمهدي التي اضطرها الحراك الاحتجاجي العام إلى الاستقالة، بدأ الحراك ذاته يلاحق المكلف الجديد بتشكيل الحكومة، حيث بدأت الحركة تعود تدريجياً إلى ساحة التحرير، معقل المحتجين المناهضين للحكومة والطبقة السياسية الحاكمة، وسط العاصمة العراقية بغداد، عقب تخفيف قيود الإجراءات الصحية الخاصة بالوقاية من فيروس كورونا.

وأول ما قام به المحتجون في الساحة المذكورة تعليق العشرات من صور رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي، وعليها إشارة حمراء، تعبيراً عن رفض الحراك

إيران تبارك هدنة اليمن تجنباً للرجح

طهران - تجاوزت إيران موقف جماعة الحوثي المتردد من وقف إطلاق النار الذي أعلن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية مؤخراً عن تمديد، وأعلنت ترحيبها بالخطوة، في موقف وصفه مراقبون بأنه تكتيكي وهادف إلى نفي الاتهامات الموجهة إلى طهران بالوقوف وراء تعطيل جهود السلام وإطالة أمد الحرب في اليمن.

وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، خلال مؤتمر صحفي عقده، الإثنين، في مقر الرئاسة إن بلاده "ترحب باستمرار وقف إطلاق النار في اليمن في شهر رمضان، وتدعم إرساء السلام في المنطقة وتعتبر شهر رمضان الفضيل بأنه فرصة قيمة ليقظة المنطقة".

وكان تحالف دعم الشرعية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية قد أعلن، الجمعة الماضية، قراره بتمديد وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد لمدة شهر، وذلك على الرغم من أن الهدنة التي أعلنتها التحالف قبل ذلك بأسبوعين لم تسفر فعلاً عن توقف القتال.

وأبدى الحوثيون تردداً إزاء مبادرة التحالف الأمر الذي أرجعه متابعو الشأن

كورونا يطلق موسماً لصيد «تجار الإقامات» في الكويت

للصحافيين إن "هناك معلومات تردنا عن توسط نواب لتجار إقامات وغيرهم من المخالفين، ومن غير المقبول من أي شخص يمثل الأمة ويشرع ويراقب أن يتوسط لتجار إقامات ويتدخل في تحديد المدة أو البريء، ويحاول عرقلة إحالة الملفات للنياحة".

كما اعتبر رئيس البرلمان الكويتي أن كشف هذه الجرائم المتعلقة بتجارة الإقامات كان يفترض أن يتم منذ فترة طويلة، مستدركاً "أن تبدأ مآخراً خير من الآن".

وتمسح الغانم إلى وجود توافق في موضوع تجارة الإقامات قائلاً "استغرب ممن يصرح في العلن ضد تجار الإقامات ثم في الخفاء يرفع الهاتف ويتوسط لهم".

ونجحت السلطات الأمنية الكويتية مؤخراً في تفكيك عدة شبكات ناشطة في جلب العمال الوافدين بطرق غير مشروعة، وقامت مؤخراً بتوقيف العشرات من الكويتيين والأجانب للتحقيق معهم بشبهة الاتجار بالبشر وجلب عمالة أفردة مقابل مبالغ مالية، لكن قضية ضابط برتبة عقيد متورط في تجارة الإقامات استأثرت بقدراً أكبر من الاهتمام، حيث لفتت الانتباه مجدداً إلى تسرب الفساد إلى أجهزة الدولة بما في ذلك أجهزة الأمن. وأظهرت التحقيقات في قضية الضابط أن عدد العمال الذين استقدمتهم الشبكة التي يديرها بمساعدة عدد من المصريين وصل إلى 1300 عامل.

ويقول منتقدو سياسة الحكومات الكويتية إزاء ملف العمال الوافدين عموماً، والمقيمين منهم بطرق غير مشروعة على وجه الخصوص، إن ملاحقة تجار الإقامات مسألة ظرفية ستختفي بعد تجاوز جائحة كورونا، مؤكداً أن من يستفيدون من وجود عمالة غير قانونية كثيرون ومن بينهم أصحاب أموال ومشايخ ويستطيعون ممارسة ضغوطهم لاستئناف عملية غش الطرف على ملف تجارة الإقامات القائمة منذ سنوات طويلة.

الكويت - حولت جائحة كورونا المتجرين في جلب العمال الوافدين إلى الكويت بطريقة غير مشروعة، أو من يطلق عليهم محلياً اسم "تجار الإقامات" إلى العدو رقم واحد للدولة والمجتمع الكويتيين، على الرغم من أن الظاهرة قديمة وشائعة، والكثير من هؤلاء "التجار" معروفون في الغالب ويستفيدون من تواطؤ بعض الأجهزة الرسمية وتستترها على أنشطتهم.

وانطلق "موسم صيد" تجار الإقامات من قبل الأجهزة الأمنية الكويتية عندما توقفت أغلب الأنشطة الاقتصادية في الكويت وتحول الآلاف من العمال الذين تم جلبهم وتشغيلهم بطريقة غير نظامية إلى عبء كبير على الدولة لصعوبة ضبطهم وتحويلهم إلى بلدانهم حتى لا يتحولوا إلى بيئة مناسبة لانتشار الفيروس القاتل ونشره في محيطهم.

واتخذت الحكومة الكويتية إجراءات عاجلة لمواجهة ما أصبح يعرف بمافيا تجارة الإقامات. وأصدر وزير الداخلية انس الصالح قراراً بتشكيل فريق عمل برئاسة يتولى محاربة الظاهرة.

مرزوق الغانم

هناك من يرفع الهاتف ويتوسط في الخفاء لتجار الإقامات

وبفعل التركيز السياسي والأمني على الملف، بدأت سلسلة شبكة تجار الإقامات تداعى كاشفة عن تورط العديد من صغار الموظفين في حين وجه البعض أصابع الاتهام إلى موظفين ومسؤولين كبار من بينهم نواب في البرلمان.

وقال مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة (البرلمان) إنه لن يقبل من أي طرف عرقلة الكشوف عن تجار الإقامات، مطالباً حكومة الشيخ صباح الخالد بإبلاغه رسمياً إذا ثبت أن هناك أي نائب يتوسط لهؤلاء التجار.

ووصف الغانم تجار الإقامات بالوحوش البشرية، قائلاً في تصريح



كورونا كشف المستور

حملة عسكرية لملاحقة فلول داعش

في بيان عن إطلاق عملية عسكرية لتعقب عناصر تنظيم داعش. وقالت قيادة الشرطة إن عملية عسكرية واسعة لتعقب خلايا داعش، انطلقت في منطقة حاوي العظيم شمالي المحافظة.

وفي الأنبار غربي العراق شنت قوات مشتركة من الجيش وحرس الحدود والحشد الشعبي عملية عسكرية واسعة لملاحقة عناصر داعش ضمن المنطقة الحدودية مع سوريا. وقالت هيئة الحشد الشعبي، في بيان، إن "العملية تهدف لتطهير صحراء منطقة عكاشات باتجاه الحدود مع سوريا".

وخلال أشهر مضت زادت وتيرة هجمات مسلحين يشتبه بأنهم من داعش، لاسيما في المنطقة بين محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى، المعروفة باسم "مثلث الموت".

وأضافت الخلية، في بيان، أن العملية انطلقت من أربعة محاور ضمن منطقة مطبيجة، تم خلالها تدمير ثلاثة مقرات للتنظيم ونفقين ووزق مخفخ.

ولاحقاً أعلنت وزارة الدفاع عن اعتقال قيادي بتنظيم داعش في كمين نصبته قوة من الجيش جنوبي صلاح الدين. وقالت خلية الإعلام الأمني في بيان "خلال عملية نوعية، تمكنت قوة من قيادة عمليات سامراء، من إلقاء القبض على إرهابي كان يعمل مسؤولاً لجنحة الإعدامات في داعش. وأضاف البيان أن "عملية الاعتقال تمت بعد نصب كمين محكم له على الطريق العام قرب قضاء الدجيل جنوبي محافظة صلاح الدين.

وفي محافظة ديالى شمالي شرق بغداد أعلنت قيادة شرطة المحافظة

بغداد - أعادت القوات العراقية توجيه جهودها لمواجهة تنظيم داعش الذي سجل خلال الفترة القريبة الماضية عودة قوية إلى النشاط على الأراضي العراقية من خلال تكثفه لعملياته في عدد من المناطق بشمال العراق وغربه.

وأعلن، الإثنين، عن إطلاق عمليات عسكرية واسعة ضد داعش في ثلاث محافظات تصاعدت فيها مؤخراً هجمات التنظيم. وقالت خلية الإعلام الأمني التابعة لوزارة الدفاع العراقية، إن القطعات الأمنية ضمن قيادة عمليات محافظة صلاح الدين شرعت بعملية عسكرية واسعة بمنطقة مطبيجة جنوبي المحافظة لمطاردة فلول داعش وتعزيز الأمن فيها.